

لناقومتها ، وقدم تقريراً مفصلاً في ديسمبر سنة ١٩٢٧ مما أجراه مع زملائه من الأبحاث الفنية والتجارب العملية ، فقد ذكر في تقريره أن « البكتريوفاج » أجسام حية صغيرة جداً يمكن تكوينها ورؤيتها بترسب ذرات الفضة عليها ، وأنه حصل على البكتريوفاج ويمكن من زرعه وتنميته وإذابته في الماء ، وأعطى محلوله المرضي بنسب مخصوصة . وزيادة الجرعات وتنظيم تناولها كان المريض يتال الشفاء في يومين أو ثلاثة ، وأثبت أن القيح يؤدي حماية أخرى عظيمة من نوع ما تقدم ، ولكن لا أرى من المناسب ذكرها الآن - وأجريت مثل تجارب الأستاذ « دريل » في البرازيل عن الدوسنتاريا الحادة ، واستعمل البكتريوفاج في إيطاليا في علاج الحمى التيفودية ، وكذلك ضد جراثيم الاسنا فيلوكدك فاغار) وبناء على ذلك قلت : إن هذا الحديث معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث أثبتته الطب الحديث بعد أربعة عشر قرناً - وقلت : إن من كتب بتكذيب الحديث يجهل الناحية الطبية - وأثبت في هذا المقال درجة أبي هريرة راوى هذا الحديث من رسول الله ، وحرص الإمام البخاري صاحب « كتاب البخاري » الذي ذكر فيه هذا الحديث على الأحاديث النبوية . وقد علق على هذا البحث الطبي الدكتور « نجيب بك فتاوى » بمدد نوفمبر سنة ١٩٥١ من مجلة « لواء الإسلام » مثبتاً لوجود « البكتريوفاج » في القيح حيث قال بالحرف الواحد : (أعما أود أن أبين باختصار جداً أن مادة « البكتريوفاج » هذه ليست قاصرة على القيح لحمب ، بل يمكن استخلاصها من كل مكان وحيوان ، فهي موجودة بكثرة في براز الفراخ وبعض الطيور والحيوانات الأخرى ، ومنها الإنسان وحتى الماء والهواء) ثم ذكر مسائل دينية بطلب الإجابة عليها من علماء الشرعيين ، وأورد عبارة من « اللار » تتعلق بحديث الباب : ثم ختم هزته بتعليقه بشكري على هذا البحث في تخصيص حديث الباب ، خصوصاً من الوجهة الطبية : (فإنه قرب إلينا نحن الأطباء بحث مادة « البكتريوفاج » في القيح ، ولما فإن شرحت من اليوم مع بعض زملائى البكتريولوجيين في

حديث الذباب

للأستاذ محمد أحمد على صالح

روى البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سقط الذباب في إناء أحدكم فليضمه كانه ثم يطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء رقى الآخر داء » أجاب بعض الأطباء بمجلة « الدكتور » عدد فبراير سنة ١٩٤٩ « بأن هذا الحديث مكذوب وكلام لا يصح أن ينسب إلى النبي مهما كانت قيمة راوية ، ولا الكتاب الذى وجد فيه » ومن هذا التاريخ واليت البحث للحصول على ما يؤيد هذا الحديث من الناحية الطبية ، حتى أصدرت مجلة « لواء الإسلام » عدد سبتمبر سنة ١٩٥٠ فتوى بأن هذا الحديث صحيح من ناحية السند ، وأذكرت الطرق التى ورد بها هذا الحديث ، وبهذه المناسبة نشرت بمجلة لواء الإسلام مدداً أكتوبر سنة ١٩٥١ ذلك البحث الطبي نقلًا من « المجلة التجارية الطبية الإنجليزية » عدد ١٠٣٧ سنة ١٩٤٧ ما نص ترجمته : « أطعم الذباب من زرع ميكروب بعض الأمراض ، وبعد حين من الزمن ، ماتت تلك الجراثيم ، واختفى أثرها ، وتكونت في القيح مادة مفترسة للجراثيم تسمى « بكتريوفاج » ولو عملت خلاصة من القيح في محلول مالح لاحتوت على « البكتريوفاج » التى يمكنها زيادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض ، ولاحتوت تلك الخلاصة أيضاً على مادة خلاف البكتريوفاج نافعة ، ضد أربعة أنواع أخرى من الجراثيم - وقد برهن على ذلك الأستاذ الدكتور « دريل » مندوب الصحة البحرية والكورنبيديات المصرية فى الهند للبحث عن ظهور الكوليرا بها ، وأصبح الطرق

وعبت بالصحة ، وبهذا الدين الحنيف ، ولا لوم على البخارى فقد وثق بإنسان ففس عليه هذا الحديث — ولو كان البخارى في زمانه يعلم مضار الذباب التي أئبها اللم والطب ، لاستحى من تدوين هذا الحديث الزهوم مهما كان مركز راديه « ثم تكلم على حديث الآحاد ، وحمل حديث تلقيح النخل على فير ما يراد منه

فهل نسمح لنا « مجلة الرسالة الفراء » وتصفنا ببسط ردودنا على هذه المقالات على صفحاتها وهي المنبر الحر الذي لا يخشى في الحق لومة لائم ، وأنها هودتنا والقراء أن نقرأ لها البحوث الدينية والدنية والأدبية والآراء الحرة حتى نخلص البخارى من هذا الوصف الذي لا يتناسب مع مركزه ؟

ينبع محمد أصم على صالح
من علماء الأزهر

إجراء بحوث علمية مختلفة على الذباب والبكتيريولوج أى ما لهم الجرائم سأنشرها عند ظهور نتيجتها ، لها تبيين بطريق أوضح سر معنى حديث الذباب . ومهما قنا من أعمال وبحوث قنا زمانا عند قوله تعالى : « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » . وقد رددت على أسئلته الدينية فلم تنشرها لواء الإسلام — ثم ناد طبيبنا الأول فكتب في مجلة الدكتور عدد أكتوبر سنة ١٩٥١ ضد هذا الحديث — كما عاهد الكتابة في عدد نوفمبر سنة ١٩٥١ من هذه المجلة أيضا وأبده في ذلك ثمانية من الأطباء المحترمين في هذا العدد بالذات — ونظرا لما ورد في مقالات الطبيب الأول وفي بعض المقالات الثانية حينما أرادوا معالجة « حديث الذباب » أرفقوا أنفسهم في مضاعفات دينية اتسع عليهم فيها الجرح ، فذكروا أحاديث مكذوبة نسبوها إلى رسول الله ، وفسر بعضهم آيات قرآنية على فير ما أريد منها ، وتقولوا على فقهاء الدين وبعض العلماء الأجلاء ما لم يقولوه ورددت على هؤلاء الأطباء القسمة ، وطلبت من مجلة الدكتور نشره في المكان الذي نشرت فيه مقالات الأطباء الثمانية ليطلع القراء الكرام عليه كما اطلعوا على هذه المقالات المذكورة ، عشيا مع حرية النشر ، وبسط الآراء لجمهور القراء ، ووقوفهم على الحقيقة ، وتصحيحها للأخطاء الدينية التي وردت في مقالاتهم خشية أن يعتقد بصحتها من لا دراية له بهذه المسائل . وبكل أصف لم تنشر هذه المجلة الرد بحجة « أنى نهجت على الأطباء ، وأن الرايين نشرها على الجمهور : رأى المؤيدين للحديث ، ورأى الأطباء المخالفين . فكل كل إنسان أن يختار بين أبى هريرة ، وبين شتى الأمراض التي ينقلها الذباب »

قلت لعل الأمر انتهى إلى هذا الحد وأقفل باب الكتابة في هذا الحديث ، ولكن عاود طبيبنا الأول الكتابة في هذا الموضوع للمرة الثالثة غير الأولى وأباحت له الهمة ذاتها النشر بعد ما منعت ردنا على الأطباء الثمانية فقال في عدد ديسمبر سنة ١٩٥١ : « قال البخارى رحمه الله مظلوم ، ولا ذنب عليه ، ولم تميز فراسته ما خفى بين طبياته « أى الحديث » من شر

مصلحة البلديات

إعلان مناقصة

تقبل المطاعاات بتفتيش بلديات
وجسه قبلى. باسيوط حتى ظهر
يوم ١٤ - ١ - ١٩٥٢ عن عملية
ترميم أسواق أبو شوشة - برديس -
جرجا - المنشاء
وتطلب الشروط والواصفات من
المجلس على ورقة ثمانية فنة
ثلاثين مليا نظير ٢٠٠ مليا النسخة
وكل عطاء لا يرفق بتأمين ابدائى
قدره ٠.٢٪ من قيمته لا يلتفت إليه